الهيئة العامة لصندوق التقاعد
التاريخ ١٩٧٩/٣/٤

تعميم إلى كافة الوزارات / الإدارات بشأن الموظفين الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية بعد صدور القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد

بمقتضى نص المادة رقم (٢) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة فإن أحكام هذا القانون تسري على:

" جميع الموظفين البحرينيين المعينين على درجات في الميزانية العامة للدولة أو ميزانية البلديات وسائر الهيئات المحلية ".

ولقد ثار الجدل حول وضع الذين اكتسبوا الجنسية البحرينية بعد تاريخ صدور هذا القانون، هل يخضعون لأحكامه من تاريخ صدوره أم من تاريخ تجنسهم .

وفي هذا الشأن فقد استقر الرأي على ما يلي :

إنه من تاريخ اكتساب هؤلاء الجنسية فإنهم يصبحون خاضعين لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ المشار إليه ويتمتعون بالمزايا التي يكفلها هذا القانون.

إلاّ إنه بالنسبة لمدة الخدمة السابقة على تاريخ اكتساب الجنسية فإن الهيئة العامة لصندوق التقاعد تسترعي النظر إلى ما يلي:

١- بالنسبة للمشتركين في مشروع فائدة اعتزال الخدمة المدنية إذا اكتسب احد الموظفين الجنسية البحرينية بعد أول أكتوبر ١٩٧٥ فإن الفترة ما بين بداية تطبيق القانون إلى تاريخ حصوله على الجنسية ، والفترة التي تقع ما بين بداية خدمة الموظف في الحكومة وتاريخ اشتراكه في مشروع فائدة اعتزال الخدمة المدنية سوف تُعتبر غير محسوبة في التقاعد ما لم يسدد عنها الإشتراكات المنصوص عليها في القانون و هي ٢١ % من متوسط رواتب هذه الفترة.

٢- بالنسبة للموظفين غير المشتركين في مشروع فائدة اعتزال الخدمة المدنية فإنهم سوف يعتبرون خاضعين لأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٥ من تاريخ تجنسهم إلا إنه سوف يكون لهم الحق في حساب مدة خدمتهم السابقة على بداية تطبيق القانون شريطة أن يسددوا الإشتراكات المنصوص عليها في القانون وهي ٢١% من متوسط رواتب هذه الفترة، وذلك بشرط أن يقدم الموظف إلى الهيئة العامة لصندوق التقاعد طلباً مبيناً به مدة خدمته السابقة ورغبته في حسابها في مدة خدمته الجديدة وذلك في ميعاد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ حصوله على الجنسية البحرينية أو من تاريخ صدور هذا التعميم. هذا ويجوز سداد المبلغ على أقساط شهرية في حدود ربع المرتب بحيث يتم السداد عند بلوغ الموظف السن المقررة لترك الخدمة.

نرجو التكرم بإبلاغ هذا الأمر إلى جميع المسؤولين في وزارتكم للعمل بموجبه.

وزير المالية و الإقتصاد الوطني.
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد.
الهيئة العامة لصندوق التقاعد